القطاع الخاص يحصل على «فيزا» لدخول صناعة التبغ

مهنا لـ«الوطن»: الاستثمار والترخيص متاحان أمام جميع الشركات الوطنية والعربية والأجنبية

هل سنشهد ماركات عالمية تصنع منتجاتها في سورية؟

| هناء غانم

أصدر رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس القرار رقم /٢١/ المتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم /١٦/ الذي يجيز للقطاع الخاص الاستثمار في صناعة التبغ وشرائه بهدف تصنيعه وتسويقه مصنعاً.

وحول ذلك أكد مدير الاستثمار الخاص والحرفي في وزارة الصناعة بسمان مهنا في تصريح لـ«الوطن» أن إصدار الحكومة للتعليمات التنفيذية التي تجيز من خلاله للقطاع الخاص الاستثمار في صناعة التبغ وشرائه سواء بهدف تصنيعه أو تسويقه مصنعاً سيكون له انعكاس ايجابي على واقع هذه الصناعة من خلال الفائدة التي سيقدمها المرسوم سواء للمزارعين أو لجهة تطوير صناعة التبغ وخلق بيئة تنافسية في عمليات الشراء والتصنيع والتسويق نظراً لما يمتلكه القطاع الخاص من مرونة وخبرة تسهم بالنهوض بالنشاط الاقتصادي.

وأضاف مهنا: إن تقديم الطلبات للترخيص والاستثمار في صناعة التبغ بعد صدور التعليمات التنفيذية وتعميمها على المديريات كافة متاح أمام جميع الشركات الوطنية والعربية والأجنبية وفق دراسات الجدوى اقتصادية وشروط الجودة الخاصة بالترخيص، كما يتيح المجال أمام المستثمرين الحصول على وكالات لماركات عالمية.

وأشار مهنا إلى أن الوزارة بصدد إصدار التعليمات الخاصة بها، والتي سيتم العمل بموجبها خلال عملية الترخيص، مبيناً أنه بموجب هذه التعليمات التي تشمل السماح للمنشآت الصناعية الخاصة المصنعة للتبغ استيراد الآلات ومستلزمات الإنتاج والحد الأدنى لهذه الآلات على سبيل المثال وتصنيف النشاط وغيرها من الأمور التي سيتم بموجبها التقيد بالتعليمات التنفيذية بهذا الخصوص.

وأضاف مهنا: إن الاستثمار في صناعة التبغ من المتوقع أن يسهم بالنهوض في الصناعة الوطنية وتوفير القطع الأجنبي الذي يهدر بسبب عمليات التهريب لأصناف التبغ الأجنبية.

وبالعودة إلى التعليمات التنفيذية الصادرة عن رئاسة الحكومة التي بينّت في قراراها أنه خلافاً لأي نص نافذ يجوز للقطاع الخاص الاستثمار في صناعة التبغ وشرائه بهدف تصنيعه بدءاً من عملية التحضير ووصولاً إلى المنتج النهائي من خلال إقامة منشآت صناعية خاصة وفق القوانين والأنظمة النافذة، كما يتم تأمين حاجة المنشآت الصناعية الخاصة من التبوغ من المؤسسة العامة للتبغ أو من المزارعين والفلاحين مباشرة من خلال الزراعات التعاقدية.

وذكرت الحكومة في تعليماتها أنه يتم التصنيع لدى المنشآت المقامة وفق أحكام القرار، وفق المواصفات القياسية ذات الصلة، كما يجوز للمنشآت الصناعية الخاصة شراء وبيع التبوغ المعالجة جزئياً لديها وضمن منشآتها مع المؤسسة العامة للتبغ، وبين المنشآت المصنعة والمرخصة أصولاً، إضافة إلى ذلك تقوم المنشآت الصناعية الخاصة المرخصة بتسويق المنتجات النهائية الجاهزة داخلياً وخارجياً بشكل مباشر أو من خلال وكلاء أو معتمدين، كما تتم تأدية الضرائب والرسوم على أعمال المنشآت الصناعية وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وذكرت التعليمات أنه يجوز للمنشآت الصناعية الخاصة المصنعة للتبغ استيراد الآلات ومستلزمات الإنتاج (ماعدا مادة التبغ) وفق القوانين والأنظمة النافذة.

الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية تطلق الشهادة السورية لأساسيات الحاسوب

النجار لـ«الوطن»: معتمدة من رئاسة الحكومة وتمكّن من التقدم إلى مسابقات التوظيف

| رامز محفوظ

بيّن رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية محمد حسان النجار خلال فعالية أقيمت على مدرج مكتبة الأسد بدمشق تم خلالها إطلاق الشهادة السورية لأساسيات الحاسوب أن الشهادة السورية لأساسيات الحاسوب تعد واحدة من حلقات الجهود التي تسعى إلى محو الأمية المعلوماتية في سورية، والتي تساعد على توطين برنامج المهارات الرقمية، وتحقيق أهدافه بشكل يخفف الأعباء المالية عن المتقدمين لنيل الشهادة، مشيراً إلى وجود ٨٧ مركزاً في كل المحافظات، وعشر لجان إدارية لإجراء الاختبارات ومنح هذه الشهادة.

ولفت إلى أن الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية عملت منذ تأسيسها عام ١٩٨٩ على الارتقاء بقطاع المعلوماتية في سورية وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى كل بيت سوري ومازالت الجهود لدى الجمعية قائمة للمساهمة في رسم ووضع آليات التحول الرقمي على مستوى القطاعات لاسيما الحكومية منها والخاصة.

وأوضح أنه مع بداية الحرب الإرهابية على سورية عام ٢٠١١ فرض حصار اقتصادي على سورية شمل قطاعات مختلفة، الأمر الذي أدى إلى وضع صعوبات وعوائق في تأمين مستلزمات الشهادة الدولية وعمليات شراء الشهادة من شركات إيرلندية فاتجهت الجمعية للبحث عن حلول بديلة للحفاظ على وجود الشهادة الدولية، وتم التعاقد مع المشغل الإقليمي المعتمد والاتفاق على إجراء امتحانات جديدة وبنسخة احدث وبالرغم من صعوبات الحرب المفروضة على سورية تمكنت الجمعية عام ٢٠١٦ من الحصول على ترخيص للامتحانات المتقدمة لشهادة «I cdL» بمختلف أنواعها، وفي عام ٢٠١٧ تمكن فريق العمل في الجمعية من الحصول على ترخيص الشهادات الاحترافية والمتخصصة لتوسيع قائمة الشهادات العالمية التي تمنحها الجمعية، مشيراً إلى أنه لدى الجمعية ٢٠ شهادة وامتحاناً معتمداً في مختلف المراكز ونحن حريصون على تحسين وتسويق أكبر عدد ممكن من هذا النوع من الامتحانات على المستوى المحلي.

وبين أن الشهادة السورية لأساسيات الحاسوب التي تم إطلاقها أمس تعتبر جزءاً من شهادة «I cdL» العالمية، مشدداً على ضرورة نشر ثقافة الشهادة السورية لأساسيات الحاسوب من أجل الوصول إلى نموذج وطني يغني عن النموذج الأجنبي ويؤمن احتياجات المواطن السوري ويخفف من أعباء التكاليف الكبيرة التي فرضتها الحرب الاقتصادية على سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح النجار أن الشهادة السورية لأساسيات الحاسوب تم اعتمادها من رئاسة مجلس الوزراء، وبإمكان الشخص الذي يحصل على هذه الشهادة التقدم إلى مسابقات التوظيف، لافتاً إلى أنه تم إطلاق الشهادة بجهود سورية وضمن معايير عالمية وبذلت الجمعية جهوداً كبيرة على مدار سنوات لإطلاقها.

بدوره لفت مدير برنامج المهارات الرقمية في الجمعية السورية للمعلوماتية عمار فرحة إلى أنه تم بذل جهود كبيرة وعلى مدار سنوات إلى حين إطلاق الشهادة السورية لأساسيات الحاسوب، لافتاً إلى أن الشهادة تعتبر رديفة للشهادة الدولية لقيادة الحاسوب، وتتضمن ٣ مواد أساسية، وهي: «أساسيات الكمبيوتر ومتصفح الإنترنت والبريد الإلكتروني» و«معالج النصوص» و«الجداول الإلكترونية»، مبيناً أن من أهم مزايا الشهادة السورية التوفير المالي والزمني للراغبين بالحصول عليها.

هذا وتضمنت الفعالية عرضاً عن المراحل التاريخية للشهادات الدولية في مجال استخدام الحاسوب التي اعتمدت ومنحت في سورية، وصولاً للشهادة الوطنية والتعريف بها، إضافة إلى حوار مفتوح مع أصحاب المراكز التدريبية والمراقبين المعتمدين للحديث عن تفاصيل المواد التدريبية واختباراتها، وكيفية حصول المراكز والمراقبين على الاعتمادية اللازمة، والفروقات بين الشهادة السورية والشهادة الدولية «IcdL».

المؤتمر الدولي الثاني للطاقات المتجددة

الزامل: نسعى إلى خلق بيئة استثمارية يكون المواطن في شراكة إستراتيجية بآلية إنتاج الطاقة الكهربائية

يحق للمستثمرين بيع الكهرباء للحكومة أو للمواطن

| جلنار العلي

أكد وزير الكهرباء غسان الزامل أن الحرب الاقتصادية التي يشنها الغرب على سورية والإجراءات القسرية أحادية الجانب طالت جميع القطاعات الاقتصادية ولاسيما قطاع الطاقة والكهرباء، لافتاً إلى أن الوزارة عملت على إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية من شبكات النقل والتوزيع ومحطات التحويل والتوليد وصيانة المحطات القديمة والمتهالكة، واستكمال تنفيذ محطات التوليد في ظل الوضع الاقتصادي الخانق والحصار الجائر.

وأشار الزامل خلال كلمة له في المؤتمر الدولي الثاني للطاقات المتجددة الذي أقامته كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية يوم أمس تحت شعار «الطاقات المتجددة.. حلول وإستراتيجيات»، إلى أن الوزارة تستمر بتشجيع القطاع الخاص على بناء محطات توليد تعمل على مصادر الطاقات المتجددة، لتخفيف النمو بالطلب على حوامل الطاقة، وتسعى لنشر مفهوم الطاقات المتجددة، ونشر محطات التوليد بالطاقات المتجددة، ولفت إلى أنه صدر خلال الفترة الماضية العديد من التشريعات والقوانين التي تشجع على التوجه نحو الطاقات المتجددة، وذلك لخفض تكاليف الطاقات وللحد من الانبعاثات الغازية للتخفيف من آثارها على البيئة، لذلك توجهت كل دول العالم لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية، وتنمية وتطوير استخدام مصادر الطاقات المتجددة، وخلق أسواق للكهرباء وإشراك القطاع الخاص في تلبية الطلب على الكهرباء من مختلف مصادر الطاقات المتجددة، مؤكداً سعي وزارة الكهرباء لتقديم كل التسهيلات الممكنة في هذا المجال.

تهيئة البيئة الاستثمارية

وفي سياق متصل، أكد الزامل أن المؤتمر يأتي في سياق التوجهات الحكومية لأهمية قطاع توليد الكهرباء عبر الطاقات المتجددة ودوره في التنمية ودعم كل النشاطات الاقتصادية والخدمية، في ظل التوجه العالمي للاعتماد على الكهرباء في كل الاستخدامات، مبيناً أن رؤية الحكومة أقيمت بناء على المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد السوري وتشخيصها الميداني لواقعه وانطلاقها لمفاهيم ورؤى جديدة لدورها القادم، ما دفعها للعمل على وضع خريطة طريق لتحقيق بيئة استثمارية محددة الأهداف كي تعطي ثقة للمستثمرين الراغبين بالمساهمة في العملية الاستثمارية من خلال وضع وتعديل التشريعات الخاصة بنشاط توليد الكهرباء سواء من الوقود الأحفوري أو الطاقات المتجددة، بهدف تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للقطاع الخاص لإقامة مشروعاته وبيع الكهرباء سواء لوزارة الكهرباء أو للقطاعين العام والخاص، وزيادة مساهمة الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة السوري.

ولفت إلى أن وزارة الكهرباء أقرت إستراتيجيتها لعام ٢٠٣٠ التي تضمنت إنشاء ٢٥٠٠ ميغا واط من محطات التوليد الكهروضوئي، و١٥٠٠ ميغا واط من الطاقات الريحية، و١,٢ مليون سخان شمسي، كما أحدثت الحكومة خلال الدورة الحالية صندوق دعم الطاقات المتجددة لتشجيع المواطنين للتوجه نحو الطاقات المتجددة لتأمين الطلب، وتسعى الوزارة لخلق بيئة استثمارية صحيحة تكون حافزة ليكون المواطن في شراكة إستراتيجية في آلية إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال الطاقات المتجددة للمشاريع الخاصة، أو العمل على إنشاء محطات توليد سواء بالوقود الأحفوري أو بالطاقات المتجددة وبيع الإنتاج لوزارة الكهرباء، وهناك ورقة عمل مقدمة في هذا المجال.

التشاركية

من جانبه، اعتبر وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم أن أهم ما في المؤتمر هو التشاركية، فهدف الوزارة التشارك مع جميع المؤسسات والوزارات، وخاصة في مجال البحث العلمي لتبادل الخبرات والاستشارات والدراسات ولإجراء اختبارات نوعية لتقييم الأداء، والتنسيق مع وزارة الكهرباء لتنظيم زيارات دورية وخاصة لطلاب السنوات الأخيرة، أو أن تكون عناوين أطروحات رسائل الماجستير والدكتوراه مرتبطة مباشرة مع وزارة الكهرباء، ولتوفير منصة للباحثين والمتخصصين في هذا المجال لتقديم حلول تكنولوجية وتطبيقات حديثة، تسهم في تطوير هذا القطاع في ظل الحاجة المتناهية لمصادر الطاقة، متأملاً التوصل لمجموعة من التوصيات والمقترحات لتأمين مصادر إضافية من الطاقات المتجددة.

حلول وإستراتيجيات

عميد كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية في جامعة دمشق الدكتور مصطفى موالدي، أكد أن المؤتمر انعقد في ظروف تزداد فيها الحاجة للبحث عن آليات لتحسين واقع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، لافتاً إلى أن الكلية ستقدم أبحاثاً وأوراق عمل ومحاضرات علمية لإيجاد حلول وإستراتيجيات لتحسين واقع الاستثمار الحالي، وقد بلغ عدد الأبحاث والمحاضرات ٢٦ بحثاً وورقة علمية، حيث جرى تحكيمها من لجان متخصصة ليصار إلى نشرها لاحقاً في مجلة جامعة دمشق.

من جانبه بين رئيس جامعة دمشق الدكتور أسامة الجبان أن استمرار النشاطات العلمية المميزة وخصوصاً في تخصصات كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية، يعد أمراً مهماً لربط جامعة دمشق بالمجتمع، ولجعلها ليست بحثية علمية فقط وإنما بحثية إنتاجية أيضاً، لافتاً إلى انعقاد أكثر من ١٥٠ مؤتمراً في مختلف الاختصاصات منذ بداية العام حتى الشهر الخامس.

أرقام وإحصائيات

مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة بسام درويش، استعرض في محاضرة له واقع الطاقة الكهربائية في سورية، حيث كان استهلاك مصادر الطاقة الأولية في العام ٢٠١١ نحو ٢٥ مليون طن مكافئ نفطي، لينخفض إلى أقل من ١٠ ملايين طن مكافئ نفطي في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن يكون في عام ٢٠٢٣ أقل من ذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي رافقت الحرب في أوكرانيا، لافتاً إلى أن الغاز الطبيعي يشكل القسم الأكبر من الاستهلاك من مصادر الطاقة الأولية، حيث يشكل نحو ٣٦ بالمئة، وزيت الفيول نحو ١٥ بالمئة، والمازوت والبنزين وباقي المشتقات النفطية والكتلة الحيوية نحو ١١ بالمئة.

وفي السياق، أشار درويش إلى أن إنتاج النفط انخفض من ١٧٥ ألف برميل من النفط يومياً في عام ٢٠١١، إلى نحو ١٥ ألف برميل يومياً في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، وكذلك الأمر بالنسبة للغاز الطبيعي الذي كان يعتبر المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه نتيجة لتوفره محلياً ورخص تكاليف وصوله إلى محطات التوليد، فقد انخفضت كمياته المتاحة من ٣٠ مليون متر مكعب يومياً في عام ٢٠١١، وأقل من ٩ ملايين متر مكعب في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ولا يصل لوزارة الكهرباء سوى ٦,٥ ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً، لافتاً إلى أن أكثر القطاعات استهلاكاً للطاقة الأولية هو قطاع إنتاج الكهرباء بنسبة ٥٠ بالمئة، لتليها بقية القطاعات كالنقل والمنازل والصناعة، ٣٨ بالمئة منها يعتمد على زيت الفيول، و٥٣ بالمئة على الغاز الطبيعي، و٩ بالمئة من مصادر الطاقات المتجددة.

وتابع: إن نسبة الطاقة الأولية التي تم استهلاكها في وزارة الكهرباء بعام ٢٠٢٢ نحو ٢,٨ مليون طن مكافئ نفطي من الغاز الطبيعي، و١,٩ مليون طن مكافئ نفطي من زيت الفيول، وقد تم من خلال ذلك إنتاج نحو ١٩ مليار كيلو واط ساعي في عام ٢٠٢٢، ولكن انخفض الإنتاج في عام ٢٠٢٣، وحول ملخص ميزان الطاقة في عام ٢٠٢٢، كشف درويش أن مصادر الطاقة الأولية التي كانت متاحة وصلت إلى نحو ١٠ ملايين طن مكافئ نفطي تم تحويلها إلى طاقة جاهزة للاستهلاك بحدود ٥,٥ ملايين طن مكافئ نفطي، و٤,٥ ملايين طن مكافئ نفطي كضياعات نقل وتحويل الطاقة، مبيناً أن هذه النسبة موجودة حتى في حالات الفقر الطاقي كالتي تعاني منها سورية، وهذا الأمر يتطلب إجراءات لرفع كفاءة استخدام الطاقة وتحويلها وتخفيف الضياعات والفاقد لتحسين الوضع الطاقوي.

وأشار إلى أن سورية كانت تشهد قبل الأحداث معدل نمو عال في إنتاج الطاقة الكهربائية من نحو ٢٥ مليار كيلو واط ساعي في عام ٢٠٠٠، إلى نحو ٥٠ مليار كيلو واط ساعي في عام ٢٠١١، لينخفض هذا الإنتاج مع سنوات الأزمة، حيث وصف العام ٢٠١٦ بأنه نقطة الحضيض، ثم شهد الإنتاج تحسناً في السنوات التالية، ليعود للانخفاض في الأعوام الأخيرة، نتيجة انخفاض كميات الوقود المتاحة لمحطات التوليد، ففي عام ٢٠٢٢ كان الإنتاج ١٩ مليار كيلو واط ساعي، و١٨ ملياراً في عام ٢٠٢٣، أي إن نسبة الانخفاض وصلت إلى ٣ بالمئة عن العام السابق، لافتاً إلى أن كمية الطاقة المفصولة في عام ٢٠٢٣ نحو ٢٥ مليار كيلو واط ساعي، أي بجمع الإنتاج والطاقة المفصولة يكون إجمالي الطلب المقدر على الكهرباء نحو ٤٢ مليار كيلو واط ساعي، على حين بلغت ذروة الطلب المقدرة على الكهرباء نحو ٧٠٠٠ ميغا واط في أيام الذروة خلال فصل الشتاء، و٥٠٠٠ ميغا خلال فترة الصيف، أما الاستهلاك السنوي من الغاز فقد بلغ ٢,٦ مليار متر مكعب، أما الفيول فقد بلغ ١,٩ مليون طن مكافئ نفطي، كاشفاً أن الاستطاعة الكلية لمجموعات التوليد المتاحة التابعة لوزارة الكهرباء والجاهزة للعمل والإنتاج وصلت إلى نحو ٥٣٤٨ غيغا واط، ففي حال تم تأمين الوقود اللازمة لها فهي تستطيع أن تنتج وتغطي نسبة كبيرة من الطلب.

٤٠٠ ميغا واط في نهاية العام القادم

وبما يخص الطاقات المتجددة، أشار درويش إلى أن الوزارة خطت الكثير من الخطوات في هذا المجال خلال سنوات الحرب التي أعاقت تنفيذ كل الخطط، لذلك كان السير في خطوات بطيئة، أما حالياً فقد وصلت وزارة الكهرباء إلى أول ١٠٠ ميغا واط مربوطة على الشبكة الكهربائية، علماً أن هذا العمل كان نتيجة جهود حكومية كبيرة على مدار ١٢ عاماً، وستوضع الـ١٠٠ ميغا الأخرى في نهاية العام الحالي، وفي نهاية العام القادم سيتم إدخال ٤٠٠ ميغا واط إلى الشبكة الكهربائية، وهذا يعني أن الحكومة تسير قفزات مضاعفة في كل عام وبأرقام جيدة للوصول إلى الأهداف الموضوعة في إستراتيجية الطاقات المتجددة التي اعتمدتها الحكومة.

وفي معرض رده على التساؤلات، بيّن درويش أن وزارة الكهرباء قدمت مذكرة للحكومة منذ نحو الشهرين، عن واقع الطاقات المتجددة وصدرت توصيات من رئاسة مجلس الوزراء لضرورة تطوير تشريعات المركز الوطني لبحوث الطاقة ودعمه بما يجعله يواكب المرحلة والتجارب الموجودة في الدول المجاورة كمصر مثلاً، بحيث يكون المركز قادراً على تحقيق إيرادات وألا يكون جهة بحثية فقط، كاشفاً أن المركز يؤسس مخبراً لضبط جودة تجهيزات الطاقات المتجددة.

وبيّن درويش أن وزارة الكهرباء لا تشجع على الأميرات ولم ترخص، وذلك تنفيذاً لقانون الكهرباء الذي يمنع مزاولة مهنة توليد الكهرباء من دون الحصول على رخصة، والجهة المخولة بذلك هي وزارة الكهرباء، موضحاً أن ما يجري هو أن بعض الوحدات الإدارية سمحت بالأميرات وفي ذلك مخالفة لقانون الكهرباء الذي لم يسمح بالأميرات إلا من الطاقات المتجددة.

حوافز عديدة

من جهتها، بيّنت مدير هيئة الاستثمار السورية نزى لايقة في كلمة لها، أن رؤية الهيئة تتمثل في جذب استثمارات خاصة ومشتركة لتوليد الكهرباء بالطاقات المتجددة بما يسهم في سد فجوة الطاقة والتحول السريع نحو الطاقات النظيفة والمستدامة، علماً أن هذا الأمر لا يتعلق فقط بتأمين احتياجات المشاريع الاستثمارية والمواطنين والفعاليات، وإنما له أبعاد بيئية عديدة، لافتة إلى أن الهيئة قدمت العديد من الحوافز الجمركية والضريبية وغير ضريبية وإجرائية، للاستثمار في هذا المجال، إضافة إلى وجود ضمانات للمشاريع المقامة وفق القانون رقم ١٨.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكدت لايقة أن مشروعات الاستثمار بالطاقات المتجددة هي جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي وتحتل المرتبة الثالثة من حيث مؤشرات الجذب في هيئة الاستثمار، وهناك ١٢ مشروعاً حصل على إجازات استثمار بموجب القانون رقم ١٨ بقيمة تقديرية تصل إلى ٨٥٠ مليار ليرة سورية، متوزعة في المدينة الصناعية بحسياء وفي عدرا الصناعية وطرطوس، وقد دخل منها ثلاثة مشاريع في مرحلة التنفيذ الفعلي والضخ على الشبكة، وجزء قليل منها لمصلحة مشاريع استثمارية يضخ الفائض على الشبكة، والجزء الآخر للتوليد على الشبكة ويجري بيعها ضمن اتفاقيات مع وزارة الكهرباء، أما بالنسبة للتجهيزات اللازمة للتوليد كالألواح الكهروضوئية والعنفات فهي تعد مشاريع مشمولة بقانون الاستثمار وموجودة ضمن برامج الدعم الحكومي وتحظى بحوافز تميزها عن غيرها من المشاريع ضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات ودعم أسعار الفائدة، علماً أن مشاريع الطاقات المتجددة ليست حديثة العهد في سورية وإنما كان هناك خلال الفترة الماضية مشاريع مرخصة على القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٧.

• درويش: الكهرباء أكبر مستهلك للطاقة الأولية.. إنتاجنا من النفط فقط ١٥ ألف برميل يومياً

• لايقة: مشروعات الطاقات المتجددة تحتل المرتبة الثالثة من حيث مؤشرات الجذب في الهيئة